

وزارة المالية: 156 مليار درهم الإيرادات الحكومية في الربع الرابع 2023



أبوظبي: «الخليج»

أظهرت نتائج إحصاءات مالية الحكومة الأولية للربع الرابع 2023، التي نشرتها وزارة المالية، الخميس، أن قيمة الإيرادات الحكومية بلغت 155.9 مليار درهم وقيمة النفقات الحكومية 131.3 مليار درهم. وبحسب بيانات وزارة المالية، فإن النفقات توزعت بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الجارية والتي تتضمن تعويضات العاملين واستخدام السلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت، والفوائد المدفوعة، والإعانات المالية، والمنح، والمنافع الاجتماعية، والتحويلات الأخرى. وعلى صعيد نتائج العمليات المالية خلال الربع الرابع 2023 فقد بلغ الفائض (صافي الإقراض/ الاقتراض) 24.6 مليار درهم.

ويعتبر صافي الإقراض/ الاقتراض من أهم المؤشرات الموجزة للمالية العامة والذي يقيس قدرة الحكومات على الإقراض أو حاجتها للاقتراض، ويعتبر أيضاً مؤشراً للتأثير المالي لنشاط الحكومة على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وقال يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية: «تحرص دولة الامارات على تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وتنميتها والذي أسفر عن تحقيق النتائج لاستخدام الموارد المالية بالشكل الأمثل وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي

بأفضل الطرق، وهو ما ينعكس إيجاباً على جميع مناحي التنمية، ويعزز تنافسية الدولة واستدامة اقتصادها». وأضاف: «تعزز دولة الإمارات قدراتها التنافسية والتزامها بتهيئة بيئة اقتصادية ديناميكية مستدامة وتحسين نظامها الضريبي بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية بشأن تنويع اقتصادها وترسيخ مكانتها كمركز عالمي رائد للأعمال والاستثمار، يحظى بثقة المجتمع الدولي الذي يشهد تسارع مسيرة التنمية والتحول في الدولة». ويأتي نشر تقرير إحصاءات مالية الحكومة الأولية للربع الرابع 2023، عملاً بسياسة البيانات الحكومية المفتوحة التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة، واستناداً إلى معايير دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي، حيث توضح إحصاءات مالية الحكومة الحجم الكلي لعمليات الحكومة في الدولة ومساهمة القطاع الحكومي في الاقتصاد الوطني وتخصيص الموارد من خلال الحكومة لأغراض متعددة، وتعتبر هذه الإحصاءات عنصراً أساسياً في التحليل المالي السليم ومراقبة تنفيذ المصروفات العامة، ولها دور بالغ الأهمية في وضع البرامج المالية والرقابة على السياسات الاقتصادية وتعد أحد أهم أنواع إحصاءات الاقتصاد الكلي التي تخدم صناع القرار والباحثين والمهتمين بالقطاع المالي، ما يجعلها من الإحصاءات ذات الاهتمام المحلي والدولي، لذلك تتيح بوابة البيانات المفتوحة في وزارة المالية الوصول إلى البيانات التي يمكن استخدامها من قبل الباحثين ووسائل الإعلام والجمهور، تماشياً مع مفاهيم البيانات الحكومية المفتوحة وعصر التحول الرقمي.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.